

20 19 / 5 2

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة

الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون

الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" وملحقه

فصل وحيد:

تتم الموافقة على الاتفاق وملحقه المبرم بتونس في 13 ماي 2019 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" والملحق بهذا القانون الأساسي.

20 19 / 5 2

الولايات المتحدة
12 جيون 2019
مكتب الضرائب المركزي مكتب الضريبة المركزي

مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على الاتفاق الممضى بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا"

تم يوم 13 ماي 2019 بتونس إمضاء اتفاق بين الحكومة التونسية وحكومة الولايات المتحدة لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا".

ويندرج قانون "فاتكا" « Foreign Account Tax Compliance Act » الذي صادق عليه البرلمان الأمريكي في شهر مارس 2010 ودخل حيز التنفيذ بداية من أول جويلية 2014 في إطار تعزيز الآليات التشريعية الأمريكية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي من قبل المطالبين بالأداء الذين لهم حسابات بنكية مفتوحة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ويتسترون من خلالها وراء السر البنكي، ويتمثل الاجراء في إلزام المؤسسات المالية الأجنبية بالتصريح الدوري لمصلحة الضرائب الأمريكية عن معلومات معينة تتعلق بحسابات الرعايا الأمريكيين الذين لهم حسابات بالخارج، وفي صورة عدم التصريح يخول للمصلحة المذكورة اقتطاع أداء بنسبة 30 % على المداخل ذات المصدر الأمريكي وعلى جميع المعاملات المالية التي تتم لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة حرقانها.

وفي هذا الإطار، انخرطت تونس كغيرها من دول العالم في مفاوضات مع الجانب الأمريكي لاختيار الفرضية الأمثل لتطبيق مقتضيات القانون المذكور بما يضمن سيادتها من جهة ومصالح مؤسساتها والمتعاملين الاقتصاديين معها بتجنيبها مخاطر تطبيق الخصم المشار إليه على التحويلات البنكية بعملة الدولار الأمريكي لفائدة المؤسسات المالية التونسية من جهة أخرى، واختارت المقاربة الحكومية الدولية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية وذلك من خلال اختيار فرضية إبرام اتفاقية ثنائية بين الحكومتين، لضمان مبدأ المعاملة بالمثل في تبادل المعلومات المعنية، وهي فرضية اختارتها جل الدول الأوروبية والعربية.

علما وأن هذا الاتفاق يندرج في إطار جملة من التعهدات الدولية التي انخرطت فيها الجمهورية التونسية والمتعلقة بتدعيم الشفافية الجبائية ومقاومة التهرب الجبائي على المستوى الدولي حيث أمضت في 16 جويلية 2012 على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المادة الجبائية والتي تمت المصادقة عليها بالقانون الأساسي عدد 8 لسنة 2013 المؤرخ في 1 أفريل 2013، كما انخرطت في 16 نوفمبر 2017، في الإطار الشامل لبرنامج تفادي ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح BEPS، وتولت في 24 جانفي 2018 إمضاء الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ التدابير المتعلقة باتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي لمنع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح. وأبدت رغبتها في الانضمام إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بمبدأ التبادل الآلي للمعلومات المالية.

ويعتبر الاتفاق الذي تم إمضاؤه بين الحكومة التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مطابقا في خطوته العريضة للنموذج المعتمد من قبل الجانب الأمريكي مع بقية الدول والذي أصبح بدوره بمثابة المعيار الدولي في مجال تبادل المعلومات ذات الصبغة المالية، مع إدخال بعض التعديلات الخاصة بتشريعات كل دولة.

ويضبط هذا الاتفاق إطار التبادل الآلي للمعلومات المالية ويوضح جملة المفاهيم والإجراءات الكفيلة بتطبيق هذه الآلية، ويتكون من 10 بنود وملحقين تناولوا أساسا:

- المؤسسات المالية المعنية بالتصريح وهي بالأساس بنوك الإيداع وبنوك الاستثمار ومؤسسات التأمين ومؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية، وكذلك مختلف الحسابات المالية والعقود المشمولة بالاتفاق والعنايات الواجبة لتحديداتها.
 - الالتزامات المحمولة على الدولتين الموقعتين للحصول على المعلومات بشأن الحسابات الواجب الإبلاغ عنها وتبادلها سنويا بصفة آلية قبل موفى شهر سبتمبر من كل سنة.
 - روزنامة وطرق تبادل المعلومات باعتماد التدرج في طبيعة المعلومات المعنية بالتبادل بعنوان السنوات من 2014 إلى 2016.
 - توضيح كيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي "فاتكا" على المؤسسات المالية التونسية واعتبارها غير خاضعة للخصم الضريبي المحدد بـ 30% في معاملاتهم المالية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
 - أوجه التعاون بين الدولتين الموقعتين في شأن الالتزام بتطبيق وتنفيذ أحكام الاتفاق وطرق فض الإشكاليات.
 - الاتساق في تطبيق الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية على السلطات الشريكة بما يخول للدولة التونسية الانتفاع بكل شرط تفاضلي يمنح لسلطة شريكة أخرى.
 - كيفية دخول الاتفاق حيز النفاذ والذي سيكون عند قيام الدولة التونسية بإشعار الولايات المتحدة الأمريكية كتابيا باستكمال إجراءاتها الداخلية اللازمة لتنفيذ الاتفاق، وكيفية تعديلها وإنهائها.
- ويتضمن الملحق الأول التزامات العناية الواجبة المحمولة على المؤسسات المالية لتحديد الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها والمبالغ المدفوعة لمؤسسات مالية معينة غير مشاركة والإبلاغ عنها.
- أما الملحق الثاني فيتضمن المؤسسات المالية التونسية غير المبلغة والمعتبرة في حكم الممتثلة مثل البنك المركزي وصناديق الضمان الاجتماعي والتي يمكن تعديلها بقرار مشترك بين السلطتين المختصتين لكل دولة كما يتضمن الحسابات المستثناة من التصريح.
- ويندرج هذا الاتفاق في إطار المعاهدات الدولية المنصوص عليها بالفصل 67 من الدستور باعتباره مبرما بين شخصين من أشخاص القانون الدولي العام وإعتبارا لتضمنه جملة من الأحكام المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية والتي تعد من قبيل الأحكام ذات الصبغة التشريعية، بما يستوجب الموافقة عليه بقانون أساسي.
- تلك هي الغاية من مشروع القانون الأساسي المعروض.

2019 / 52

